الأمم المتحدة
A/HRC/RES/60/33
الجمعية العامة
Distr.: General
9 October 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الستون
8 أيلول/سبتمبر – 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025

33/60- تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثلما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ومثلما أُعيد تأكيده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووفقاً لالتزامات كل منها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007، وإذ يشدد على أن يؤدي المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واجباتهم وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 36/54 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وسائر القرارات ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الستين[1]، وكذلك التقارير والنواتج السابقة،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً تقريري الأمين العام بشأن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[2]،

(1) A/HRC/60/86.

(2) A/HRC/54/72 وA/HRC/57/78.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يسلم بأن التاريخ المأساوي لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات الماضي وممارساته، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقات المتعلقة بتسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا الموقعة في باريس في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1991،

وإذ يلاحظ التطورات الجديدة في كمبوديا، ولا سيما ما تحقق من إنجازات ومظاهر تحسن في الميدانين الاقتصادي والثقافي على مدى السنوات الأخيرة بفضل خطط كمبوديا واستراتيجياتها وأُطرها الوطنية ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا من أجل إعادة بناء البلد، وتعزيز حقوق الأفراد وحرياتهم وكرامتهم مع حماية حياة الناس والحفاظ على السلم والاستقرار والأمن الاجتماعي والنظام العام في الوقت نفسه، وتعزيز التنمية وتحسين نوعية حياة السكان، وإذ يشدد على أهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها،

وإذ يلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته في مجال تعزيز الإصلاح القانوني والقضائي بقيادة اللجنة التوجيهية للإصلاح القانوني واللجنة التوجيهية للإصلاح القضائي،

1- *يرحب* بأداء الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا للمهام المتبقية وبالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لإنشاء مؤسسة عامة مستقلة دائمة للدوائر الاستثنائية، ويشجع الحكومة في هذا الصدد على نشر إرث الدوائر الاستثنائية على نطاق واسع بين الشعب الكمبودي والمجتمع الدولي لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة؛

2- *يرحب أيضاً* بمشاركة حكومة كمبوديا في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، ويشجع على التنفيذ السريع للتوصيات المقبولة[3] من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد؛

3- *يرحب كذلك* بدعم حكومة كمبوديا وتعاونها وحواراتها البناءة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك إمكانية وصوله إلى البلد دون قيود وعقده اجتماعات مع مختلف المسؤولين الرئيسيين بمن فيهم رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الحكوميين، كما يرحب بتقريري المقرر الخاص[4] والتوصيات المقدمة، ويدعو الحكومة إلى مواصلة العمل مع المقرر الخاص بشأن أفضل السبل لتنفيذ هذه المعايير، مع مراعاة السياق الوطني لكمبوديا؛

4- *يرحب* بالتجديد الثالث عشر، في كانون الأول/ديسمبر 2024، لمذكرة التفاهم المتعلقة بتنفيذ برنامج للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان والمبرمة بين حكومة كمبوديا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مما يمدد الوجود التشغيلي للمفوضية السامية في كمبوديا لمدة سنتين أخريين؛

5- *يثني* على التعاون الإيجابي بين حكومة كمبوديا والمفوضية السامية في جملة أمور منها بالأخص ما يتعلق بحماية حقوق الشعوب الأصلية، والمساعدة التقنية المقدمة لصياغة القانون الوطني للإعاقة، والتحضير لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، والجهود المبذولة للحد من اكتظاظ السجون، وتوسيع نطاق برنامج الحماية الاجتماعية، ويشجع على تعزيز التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية على النحو المحدد في مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والمكتب الميداني للمفوضية السامية في بنوم بنه؛

6- *يؤكد من جديد* ضرورة أن تعزز حكومة كمبوديا الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون والتقيد بها بوسائل منها اعتماد القوانين والمدونات الأساسية اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي وإعلام مستقل وقضاء مستقل وتنقيحها وتنفيذها على نحو فعال؛

(3) انظر A/HRC/57/17/Add.1.

(4) A/HRC/54/75 و A/HRC/57/82.

7- *يرحب* بالتقدم الكبير الذي أحرزته حكومة كمبوديا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الكمبودية، حيث إن 72,5 في المائة من مؤشرات الأهداف الكمبودية ومؤشراتها الفرعية تسير على الطريق الصحيح، ويلاحظ التزام الحكومة بمواصلة بذل الجهود لتحقيق الأهداف المتبقية، بما في ذلك غايات ومؤشرات الهدف 16؛

8- *يرحب أيضاً* بالجهود الجارية لتحسين سبل الوصول إلى نظام العدالة، بما في ذلك إنشاء وتشغيل محاكم استئناف إقليمية، ويشجع حكومة كمبوديا على التعجيل باعتماد سياسة المساعدة القضائية من أجل ضمان وصول الجميع إلى العدالة، ويلاحظ تنفيذ ثلاثة قوانين أساسية بشأن السلطة القضائية، وهي القانون المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين، والقانون المتعلق بتنظيم المحاكم وسير عملها، والتعديل المدخل على القانون المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله؛

9- *يشدد* على ضرورة أن تواصل حكومة كمبوديا تعزيز جهودها الرامية إلى التحقيق، على وجه السرعة، مع جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم، وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم الوطنية ومع الامتثال التام لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويهيب بسلطات كمبوديا أن تبدأ تحقيقاً كاملاً وشفافاً في القضايا المعنية؛

10- *يلاحظ* المبادرة المتخذة والتقدم الكبير المحرز فيما يخص تنظيم حملة الانتهاء من معالجة القضايا المتأخرة، ويلاحظ أيضاً رصد ومعالجة المخالفات في إجراءات المحاكم وإنشاء الهيئة الوطنية للحل البديل للمنازعات، ويشجع حكومة كمبوديا على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاح القضائي، بما في ذلك من أجل الإعمال الفعال للحق في محاكمة عادلة والحد من اكتظاظ السجون ومن الاحتجاز السابق للمحاكمة؛

11- *يلاحظ أيضاً* التدابير التي اتخذتها حكومة كمبوديا لمكافحة الفساد من خلال تنفيذ قانون مكافحة الفساد وقانون العقوبات، ومن خلال عمل وكالات إنفاذ القانون في مجالات من بينها مكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، والإشراف على الكازينوهات، وإغلاق مراكز الاحتيال السيبراني، وغير ذلك من إجراءات مكافحة الجرائم عبر الوطنية، ويهيب بالحكومة أن تواصل وتعزز ما تبذله من جهود؛

12- *يشجع* حكومة كمبوديا على بذل المزيد من الجهود لمكافحة الجرائم، من قبيل الاتجار بالأشخاص، واستغلال العمالة، بما في ذلك العمل الجبري والإجرام القسري في عمليات الاحتيال عبر الإنترنت والاحتيال الهاتفي، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، ويحث الحكومة على تكثيف جهودها، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، بسبل منها التصدي للإفلات من العقاب، وتعزيز آليات المساءلة، وتحديد الضحايا وحمايتهم وتوفير سبل الانتصاف لهم؛

13- *يرحب* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا بالاستناد إلى استراتيجيتها الخمسية للمساواة بين الجنسين (2024-2028)، ويلاحظ قبول الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بتعزيز حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ويشجع الحكومة على زيادة تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء والفتيات، بما في ذلك مشاركتهن الكاملة والفعالة والهادفة على قدم المساواة مع الرجال في عمليات صنع القرار، وزيادة المكاسب الاقتصادية التي تحصل عليها المرأة من خلال تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية ومعايير العمل؛

14- *يلاحظ* الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لحل القضايا المتعلقة بالأراضي، في جملة أمور أخرى، من خلال تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك الوقف الاختياري لامتيازات استغلال الأراضي لأغراض اقتصادية والتسجيل المنتظم للأراضي من أجل تسجيل نحو 7,8 ملايين سند امتلاك مواطنين لأراض، بمن فيهم نساء، ويشجع الحكومة على أن تعزز بصورة فعالة امتلاك

النساء والشعوب الأصلية والأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشة للأراضي من خلال نظام امتيازات استغلال الأراضي لأغراض اجتماعية وسندات ملكية الأراضي الجماعية في الوقت الذي يقر فيه بالقضايا المعلَّقة في هذا المجال، ويحث الحكومة على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى إيجاد حل سلمي ومنصف وسريع لتلك القضايا بصورة عادلة وصريحة، مع مراعاة حقوق الأطراف المعنية وما يقع عليها من آثار فعلية، ومع الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة مثل قانون الأراضي، وقانون نزع الملكية، والمنشور المتعلق بتسوية أوضاع المباني المؤقتة غير القانونية في المدن والمناطق الحضرية، والسياسة الوطنية للإسكان، ومن خلال تعزيز قدرة وفعالية المؤسسات ذات الصلة، مثل لجان المسح العقاري التابعة للهيئة الوطنية لتسوية المنازعات على الأراضي على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمحافظات، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛

15- *ينوه* بالمبادرات التي اتخذتها حكومة كمبوديا والجهود التي تبذلها والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ مختلف خطط المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك إنشاء الصندوق الوطني للمساعدة الاجتماعية، لصالح الأسر المعيشية الفقيرة والفئات الضعيفة، مما ساهم في تعزيز قدرة نظام الحماية الاجتماعية على الاستجابة لحالات الطوارئ؛

16- *يلاحظ* التزام حكومة كمبوديا بتقديم التدريب التقني والمهني المجاني إلى 1,5 مليون شاب وشابة من الأسر الفقيرة والضعيفة في جميع أنحاء البلد؛

17- *يلاحظ أيضاً* الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته والجهود المتواصلة التي تبذلها فيما يخص تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، ويحث الحكومة على أن تواصل اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب تلك المعاهدات والاتفاقيات، وأن تعزز، تحقيقاً لهذه الغاية، تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، من خلال تعزيز الحوار وتطوير الأنشطة المشتركة؛

18- *يشيد* بجهود حكومة كمبوديا وتقدمها والتزامها بجعل مشروع القانون المتعلق بإنشاء وتشغيل مؤسسة وطنية كمبودية لحقوق الإنسان متماشياً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بمساعدة من المفوضية السامية، ويشجع على اعتماده وتنفيذه على وجه السرعة؛

19- *يرحب* بالجهود التي تبذلها اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص تسوية الشكاوى المقدمة من أفراد؛

20- *يرحب أيضاً* بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته في تعزيز اللامركزية ولا مركزية الوظائف الإدارية بهدف تحقيق التنمية الديمقراطية عن طريق تعزيز المؤسسات دون الوطنية والشعبية؛

21- *يعرب عن قلقه البالغ* إزاء ما ورد من ادعاءات بشأن تدهور البيئة المدنية والسياسية في كمبوديا بسبب الآثار المثبطة الملموسة الناجمة عن ملاحقات قضائية أو حالات يُدعى وقوعها مثل وفاة محلل سياسي في تموز/يوليه 2016، وعن غيرها من الإجراءات، بما فيها الاعتقالات وما يدعى ممارسته من مراقبة ومضايقة وعنف وأعمال قمعية ضد أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، بما يشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات البيئية ووسائط الإعلام، وحل حزب المعارضة السابق وفقاً لقانون الأحزاب السياسية في عام 2017، وإجراء انتخابات عامة في عام 2023 دون مشاركة حزبين سياسيين هامَّين، يُدَّعى أن اللجنة الوطنية للانتخابات استبعدتهما من التصويت بسبب عدم استيفاء الشروط المتعلقة بالوثائق بصورة كاملة، ويهيب بجميع الأطراف أن تعمل معاً من أجل بناء الثقة

والاطمئنان عن طريق العودة إلى الحوار الشامل والشفاف والمتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، ويهيب بشـــدة بحكومة كمبوديا أن تكفل، في جملة أمور، الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وأن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالقضايا المعنية، ويحث الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية مناسبة لضمان بيئة آمنة وتمكينية وخالية من القيود للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها النقابات العمالية ووسـائط الإعلام المسـتقلة، وأداء دور بناء في توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا بسبل منها إزالة الحواجز القانونية والإدارية التي تعيق أنشطة هذه الجهات وتعزيز المساواة بين جميع الأحزاب في الوصول إلى وسائط الإعلام؛

22- *يعرب أيضا عن قلقه البالغ*، شأنه شأن خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إزاء إدانة كيم سوخا، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 27 عاماً بتهمتي التآمر مع قوة أجنبية والخيانة، وإزاء الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم ضد سياسيين معارضين آخرين، بمن فيهم قادة أحزاب من المعارضة وسياسيون على مستوى المقاطعات واجهوا تحديات مماثلة ونشطاء في المجتمع المدني، ويدعو إلى إجراء محاكمات فورية وشفافة وعادلة وفقاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، وإلى توسيع الحيز الديمقراطي لصالح النشطاء السياسيين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، بما في ذلك أعضاء أحزاب المعارضة، لتمكينهم من المشاركة بصورة نشطة وسلمية ومسؤولة وصريحة في نقاش سياسي شامل، ويشجع بشدة جميع الأحزاب على مواصلة إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية والوحدة والسلم والاستقرار؛

23- *يعرب كذلك عن قلقه البالغ* إزاء ما ورد من ادعاءات بشـأن القيود المفروضـة على بعض منظمات المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية والأثر السلبي لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتعديلين المؤرخين 7 آذار/مارس و28 تموز/يوليه 2017 اللذين أُدخلا على قانون الأحزاب السياسية، وينوه في الوقت نفسه بالاستعراض الجاري للتعديلات المقترح إدخالها على قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين، وتعديل قانون الأحزاب السياسية المؤرخ كانون الثاني/يناير 2019، وتعديلات قانون الانتخابات المؤرخة 4 تموز/يوليه 2023، ويحث الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية الحقوق الفردية والحريات الأساسية، مع مراعاة الآثار السلبية المحتملة لتعديل تموز/يوليه 2025 للدستور الكمبودي الذي يسمح بسحب الجنسية، ويحث الحكومة على مواصلة بذل جهودها لتوسيع الحيز السياسي والمدني وضمان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وتهيئة بيئة مواتية تمارس فيها جميعُ الأحزاب السياسية أنشطة سياسية في ظل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون؛

24- *يعرب عن قلقه* إزاء ما ورد من ادعاءات عن عزوف بعض الأشـخاص عموما عن التحدث علناً والتعبير عن آرائهم على الإنترنت خوفاً من الاعتقال بتهم التحريض ومن المراقبة، وما يُدعى بشأن محدودية عدد التجمعات والمظاهرات السلمية المسموح بها وفقاً لقانون التظاهر السلمي، والقيود المزعومة على حرية الصحافة مثل المضايقات القضائية أو غيرها من أشكال الضغط على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإلغاء تراخيص وسائط الإعلام المستقلة بدعوى نشر أخبار كاذبة وانتهاك الصحافة المهنية، واعتماد ميثاق الصحافة المهنية دون مشاركة كاملة من بعض الجمعيات الصحفية، ويحث حكومة كمبوديا على أن تواصل اتخاذ إجراءات لتعزيز حقوق جميع الكمبوديين وكرامتهم من خلال حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير وعلى أن تكفل، تحقيقا لهذه الغاية، تفسير جميع القوانين وتطبيقها بطريقة حكيمة وإعادة النظر بطريقة شفافة في القوانين الناشئة ذات طبيعة تقييدية مثل المرسوم الفرعي الخاص ببوابة الإنترنت الوطنية، الذي عُلِّق تنفيذه، وقانون الجرائم الإلكترونية المقترح ومشروع قانون النظام العام، وذلك بسبل منها إجراء مشاورات مناسبة مع أصحاب المصلحة، بغية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

25- *يعرب عن قلقه أيضاً* إزاء ما ورد من ادعاءات بشأن البيئة التقييدية المحيطة بالانتخابات العامة لعام 2023 وإدخال تعديلين انتخابيين جديدين مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأفراد الذين يقاطعون الانتخابات أو يدعون إلى مقاطعتها، في الوقت الذي يلاحظ فيه نتائج الانتخابات، التي أفيد بأن نسبة المقترعين فيها بلغت 84,59 في المائة بناء على إعلان صادر عن الهيئة الانتخابية الكمبودية، ويدعو حكومة كمبوديا إلى تعزيز الحوار والمصالحة مع أصحاب المصلحة الشرعيين المعنيين، بما في ذلك أحزاب المعارضة، وضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وممثلة لجميع الكمبوديين، وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية لجميع الكمبوديين لكي تواصل بصورة مطردة تدعيم بناء الأمة بدعم من مجموعة واسعة من الكمبوديين؛

26- *يدعو* الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في كمبوديا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى مواصلة العمل مع حكومة كمبوديا ودعم جهودها من أجل توطيد الديمقراطية وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لفائدة جميع الأفراد في كمبوديا، بما في ذلك في إطار الاستجابة لطلب الحكومة للمساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات التالية:

(أ) صياغة القوانين والمساعدة في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب عن طريق سن تشريعات؛

(ب) بناء القدرات لتعزيز المؤسسات القانونية، بوسائل منها تحسين استقلالية ونوعية أداء القضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي المحاكم، والاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المواطنون الكمبوديون الذين عملوا في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا؛

(ج) بناء القدرات من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية وإنفاذ القوانين، وكذلك تقديم ما يلزم من معدات لبلوغ هذه الأهداف؛

(د) تنفيذ التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(هـ) المساعدة في تقييم التقدم المحرز في قضايا حقوق الإنسان؛

27- *يقرر* تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنتين، ويطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولايته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الثالثة والستين والسادسة والستين، وأن يقدم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد؛

28- *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الثالثة والستين والسادسة والستين تقريراً عن دور المفوضية السامية وإنجازاتها في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

29- *يقرر* مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في كمبوديا في دورته السادسة والستين.

الجلسة 45
8 تشرين الأول/أكتوبر 2025

[اعتُمد من دون تصويت.]